## من المسؤول ؟

Eberhard Reusse

### The Ills of Aid

**An Analysis of Third-World Development Policies**

University of Chicago Press, Chicago, Illinois, 2002, 127 pp., $20.00/L14.00 (cloth)

لابد وأن يقرأ هذا الكتاب الممتع كل من يتصل عملهم بالبلدان الفقيرة. إذ أن ريوس، ذلك المقاتل الجسور، يحظى بتعاطف القارئ فى كره وفره على المسائل المتصلة بالمساعدة الخارجية. وهو يصف الكيفية التى تحدد بها « الصفوة الإدارية التقنية » المساعدة الخارجية من خلال تقييم الحاجة التى لا يمكن الوفاء بها إلا عن طريق نفس تلك « الصفوة ». فسفينة الخبر المسماة «المعونة الخارجية» تقوم بنقل الذهب بين منظمات المعونة وبين التكنوقراط فى البلدان المتلقية للمعونة فى رحلات لا تنتهى، دون أن تتاح الفرصة للمستفيدين المقصودين بها للصعود إلى السفينة والتأثير على وجهتها.

ويعطى ريوس، بناء على تجاربه فى منظمة الأغذية والزراعة حيث عمل سنوات كثيرة، أمثلة حول كيفية تعرض التكنوقراط للتضليل فى

- إدانتهم لاستغلال الموارد الرعوية، الأمر الذى صادقت عليه فيما بعد البيئة العلمية؛
- نصحهم للبدو بالاستقرار فى الصحراء الصومالية، التى لم تكن غير ملائمة مطلقا لأسلوب حياة الاستقرار؛
- التوصية بأن يستخدم المزارعون مرافق تخزين مركزية للحد من الخسائر فى الحبوب بسبب الآفات والرطوبة بينما كانت ممارساتهم التقليدية تحقق أقل قدر من التبديد وكان التخزين المركزى غير قابل للاستمرار ماليا؛
- اقتراح قيام القرى بإنشاء بنوك للحبوب لجعل التسويق مركزيا ولتأمين أسعار أفضل للمزارعين - إلا أن تلك البنوك لم تفشل فقط فى رفع أسعار المنتجات الزراعية ولكنها عملت بالخسارة بينما تعرضت الحبوب المخزنة لهجمات الآفات والرطوبة التى أنشئت تلك البنوك فى الأصل لوقايتها منها.

ويرجع ريوس السبب فى وقوع تلك الأخطاء إلى أن وكالات المعونة للأسف لم تخضع للمساءلة من قبل أى شخص: « ومع ابتعاد مردودات المشروع عن سيطرة دافعى الضرائب فى الدول المانحة وفى ظل الرقابة الانتهازية أو السلبية لشعوب العالم الثالث وحكوماتها المثقلة بالأعباء الضريبية والتى يتم تجاهلها عادة، يمكن أن يحدث أى شىء ». وربما كان عليه أن يقول شعوب العالم الثالث «لا حول لها وليس لها صوت ». وقد أتاح النقص المشين للتقويم المستقل لبرامج ومشروعات المساعدة الفرصة لأن تستمر الأخطاء طويلا بعد انكشافها للجميع.

كما أن ريوس ليس أكثر شفقة من ذلك على المنظمات غير الحكومية، التى يرى أنها تتصرف بنفس عقلية وكالات المعونة، مع قيام صفوة التكنوقراطيين فى المنظمات غير الحكومية بكل من عمليتى التقويم والتنفيذ لاحتياجات المعونة. وقد أدى الطلب المرتفع على المنظمات غير الحكومية فى البلدان المتلقية للمعونة إلى النتيجة المتوقعة من تكاثر عدد المنظمات غير الحكومية فى الجنوب فى خدمة نظرائها فى الشمال، مع أقل قدر من الخضوع للمساءلة أو تقويم التاثير مثل وكالات المعونة الرسمية.

وكما هو محتم تقريبا فى مثل هذه الكتابات، فإن ريوس ينتقد المعونة الأجنبية بدرجة أكبر مما تقترح الكيفية التى يمكن إصلاحها بها. ويمكن أن يعاب عليه أيضا تعميمه من شريحة محدودة جدا من المعونة الأجنبية، واساسا مشروعات منظمة الأغذية والزراعة. إن الأمثلة التى أوردها قيمة، لكن الأمر يحتاج إلى المزيد من الأمثلة على فشل مشروعات المعونة حتى يمكن التعميم للحصول على صورة مكبرة « لأدواء المعونة » وأنا أعرف أن هناك الكثير من حالات الفشل هذه، بالرغم من قلة الدراسات النظامية التى تمت عن مشروعات المعونة الأجنبية على نحو يدعو للدهشة - سواء عن نجاحاتها أو فشلها. وعلى ذلك، فإن نظرات ريوس المتبصرة تبدو صائبة على نطاق أوسع. وهو يقدم دعوة ضرورية للاستيقاظ لمسؤولى المعونة المتعجرفين الذين يخططون للتدخل فى عمليات التنمية للمجتمعات التى يفترض فيها القابلية للتشكيل.

***ويليام ايسترلى***

*استاذ الاقتصاد - جامعة نيويورك،*
*وزميل مركز التنمية العالمية.*

---

## الجانب المظلم من العولمة

Roger Porter, Pierre Sauvé, Arvind Subramanian, and Americo Beviglia-Zampetti (editors)

### Efficiency, Equity, and Legitimacy

**The Multilateral Trading System at the Millennium**

Brookings Institution Press, Washington 2001, xvi + 444 pp., $50.95/L37.75 (cloth). $22.95/L16.95 (paper).

من المعترف به على نطاق واسع إسهام التجارة الحرة بدرجة كبيرة فى الازدهار العالمى خلال نصف القرن الماضى. وبالرغم من هذا السجل أصبحت نية جماعات المصالح المختلفة لوضع حد للعولمة أعلى صوتا، ونظمت عمليات الاحتجاج الأكثر وضوحا خلال اجتماعات زعماء العالم فى سياتل وبراغ وجنوا وواشنطن إضافة إلى غيرها من الأماكن. ومصادر قلقهم متعددة الجوانب وتتصل بما يرونه على أنه التأثيرات الجانبية المعاكسة للعولمة : استغلال الأطفال، والعمال، والبيئة، فى البلدان منخفضة الدخل، وحيث مستويات العمل والبيئة أقل منها فى البلدان الصناعية؛ وضياع الهوية الثقافية الوطنية؛ ودعم الحكومات التى تنتهك حقوق الإنسان.

وفى ضوء القلق واسع النطاق إزاء العولمة، يتعين على من يدعون لزيادة الحجج لدعم حرية التجارة أن يجدوا أسبابا تتجاوز مكاسب الكفاءة العالمية والمزايا النسبية فى التجارة.

وهذا هو بالضبط ما يفعله هذا الكتاب. فهو يجمع معا آراء كبار دارسى السياسة التجارية حول كيفية جعل نظام التجارة متعدد الأطراف مفيدا لكافة أعضاء المجتمع الدولى. ورسالته الرئيسية هى أنه بالرغم من الاهتمامات المشروعة

*اليزاد يل هى المحرر المسؤول عن استعراض الكتب.*

لمناهضى العولمة، فإن حلهم المقترح - الحماية التجارية - لن يعود بالضرر على الازدهار العالمى فحسب ولكن أيضا على نفس الأسباب التى يدافع عنها مناهضو العولمة. ويرى جاجديش باجواتى من جامعة كولومبيا أنه نظرا لأن لتحرير التجارة فوائده، فعلى صناع السياسة أن يعالجوا أية آثار جانبية معاكسة بصورة مباشرة وليس غير مباشرة بعرقلة إجراء التحرير. فعلى سبيل المثال، فإنه لمواجهة المخاوف من أن تستغل الشركات متعددة الجنسيات المعايير الأكثر انخفاضا للعمل والبيئة فى الخارج، يمكن للدول الصناعية أن تفرض معايير محلية على العمليات الخارجية لشركاتها متعددة الجنسيات.

ويدور الكتاب حول أربعة موضوعات تتصل بنظام التجارة متعددة الأطراف: الكفاءة والإنصاف والشرعية والتنظم والإدارة. وبالنسبة للموضوعين الأخيرين يقدم كلا من بيير سوفيه من منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى وأرفند سوبرامانيان من صندوق النقد الدولى تحليلا مثيرا للاهتمام للتحديات الجديدة التى تواجهها منظمة التجارة العالمية من الداخل. إذ يبدو أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وهما من المؤيدين التقليديين لزيادة حرية التجارة، أقل دعما لجدول الأعمال هذا، وتستخدمان منظمة التجارة العالمية بدرجة أكبر بوصفها حكما فى النزاعات التجارية بينهما، فى الوقت الذى أصبحت فيه البلدان النامية غير راضية بدرجة متزايدة عن نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ويقدم المساهمون المتنوعون بعضا من المقترحات التى تدعو إلى التفكير لتعديل أسلوب التنظيم والإدارة فى منظمة التجارة العالمية لمواجهة احتياجات الاقتصاد العالمى المتغير، بما فى ذلك طرق زيادة تمثيل مختلف البلدان وجماعات المصالح.

إن هذا الكتاب الممتع فى قراءته يقدم مجموعة متنوعة من المنظورات ويتيح للقارئ رؤى معاصرة وعميقة للقضايا الأساسية فى العولمة.

***داليا س . هاكورا***
*خبيرة اقتصادية،*
*معهد صندوق النقد الدولى*

## انتهاج الديمقراطية قد يقدم المساعدة

Clement M. Henry and
Robert Springborg

**Globalization and the Politics of Development in the Middle East**
Cambridge University Press, New York, 2001, 258 pp., $55 (cloth).

**طلب** إلى كل من كليمنت م . هنرى وروبرت سبرنجبورج الدارسان الأكاديميان فى كل من جامعة تكساس ومركز الأبحاث الأمريكى فى مصر على التوالى، القيام بإعداد هذا الكتاب وقد اختارا تقديم تفسير شامل لموضوعهما وتأسيسه فى إطار تاريخى. وفكرتهما الرئيسية هى أن سياسات التنمية تعبر عن نفسها فى الاستجابات المتنوعة لبلدان المنطقة لتحديات العولمة - مخاطرها وفرصها. وقد تحاشيا مناقشة ما إذا كانت العولمة جيدة أو سيئة، سواء بصفة عامة أو بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنهما يؤكدان ضرورة أن ذلك يجب أن يكون نقطة البدء لفهم التغير الاقتصادى فى المنطقة. وفى هذا الإطار، فإن المناقشات بين المتطلعين إلى العولمة والمعارضين لها لأسباب أخلاقية توفر خلفية للنقاش حول تطبيق الإصلاحات.

ويلاحظ هنرى وسبرنجبورج أنه مع انحسار فترة الاستعمار (فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية) كان بعض من البلدان المتقدمة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (كمصر ولبنان) فى وضع أفضل من الدول التى مزقتها الحرب فى جنوبى أوروبا مثل اليونان. بينما بدا أن دولا ظهرت حديثا - مثل العراق - لديها فرص جيدة للتنمية المتوازنة. إلا أن عقود الحرب الباردة (٤٦-١٩٨٦) لم تكن رحيمة بالمنطقة، وتعرضت معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتدهور. ويؤكد المؤلفان، فى شرحهما لتلك الظاهرة، أن ميراث الاستعمار جعل الثقافات المحلية عميقة الشك فى المستشارين الأجانب وما يقدمونه من حلول. والآن، بعد أن حلت العولمة مكان الاستعمار، يتعين على بلدان المنطقة القيام باختيارات جديدة.

وفى استعراضهما لكيفية استجابة البلدان المختلفة لتحديات العولمة - بما فى ذلك تحسين مستويات المعيشة أثناء مواجهة الصدمات الخارجية ومختلف الضغوط المحلية - يقسم المؤلفان بلدانها إلى فئات، هى الدول المخازن (العراق وليبيا)، ودول امبراطورية متنمرة (مصر وتونس)، والملكيات الآخذة بالعولمة (دول شبه الجزيرة العربية)، والديمقراطيات المجزأة (جمهورية إيران الإسلامية، لبنان، تركيا). بيد أنه، عندما يقرأ المرء عن التطورات فى البلدان المستقلة وتحولاتها السياسية؛ فإنه يتساءل عما إذا كان مثل هذا التصنيف يضفى الغموض أكثر من التوضيح.

وكتابة المؤلفين واضحة ويقدمان حقائق وفيرة لدعم فرضياتهما، الأمر الذى يتيح لهما فرصة واسعة لاستعراض معرفتهما العميقة بتاريخ المنطقة والاتجاهات السياسية والاقتصادية فيها وأيضا معرفتهما بالأعمال التحليلية التى تمت فى صندوق النقد الدولى : ويلفت هنرى وسبرنجبورج، فى تحليلهما للروابط بين الضغوط الخارجية والتقاليد والتطورات الاقتصادية المحلية وجداول أعمال الحكام السياسية، الأنظار إلى القطاع العام الكبير وغير الكفؤ فى المنطقة. كما يبديان اهتماما خاصا بالقطاعات المالية وكيف أسهمت الخيارات المؤسساتية المختلفة (الألمانية، والفرنسية أو الأنجلوسكسونية) فى تحقيق نتائج مختلفة.

والاستنتاج الرئيسى للمؤلفين هو أن المزيد من التحرير والمقرطة سوف يفيد اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو أمر يصعب الاختلاف عليه.

***سوزان كرين***
*مساعد المدير - دائرة الشرق الأوسط*
*صندوق النقد الدولى*

**تنويه**
الغلاف، قائمة المحتويات، وصفحة ١٠: معفاة من الاتاوة / كوربس؛
صفحة ٢٢ : كوربس؛ صفحة ٤٠: بتمان/كوربس؛
صفحة ٤: دينو زارا؛ صفحة ٥: منظمة الصحة العالمية؛
صفحة ٧: بدرياك هيوز؛ صفحة ١٥: البنك الدولى؛
الصفحات ٥ و١٨ و٢٧: نيوزكوم / ايه اف بى؛
صفحة ٣٦:
جيتى/ جيرميى هرادى
صفحتى ٤٥ و٥٢: مايكل سبيلوترو.

## من الأفضل الحد من التدخل الحكومى

Samiha Fawzy (editor)

**Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region**

The Mediterranean Development Forum and The World Bank, 2002, 278, pp. $35.00 (paper).

ليس ثمة مجال للقول بأن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكنها ببساطة التقاعس عن ركب البلدان الأخرى التى تتجه إلى المزيد من التكامل الاقتصادى. ومع ذلك، فهناك كثير من الجدل حول كيفية معالجة المنطقة لتلك العملية. وفى هذا الكتاب يتبنى المساهمون فيه وجهات نظر مختلفة جذريا إزاء دور السياسات الحكومية، تتراوح ما بين الدعوة إلى التدخل الإيجابى إلى اقتراح تقليل المشاركة فى مساندة الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين ١١ بحثا يستحق ثلاثة منها الاهتمام بصفة خاصة.

فى البحث الأول، يصف دورساتى مدنى وجون بيج الاتجاهات والقوى التى تدفع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو المزيد من التكامل ويتساءلان عن مدى استعداد تلك البلدان لذلك. والرد المتوقع منهما هو النفى. ويعطى وصف عملية التكامل، وبخاصة العدد الوفير من الاتفاقيات الثنائية التى أبرمتها تلك البلدان - وأهمها تلك الموقعة مع الاتحاد الأوروبى - فكرة جيدة عن مدى تعقد العملية ويكشف عن العلاقة العكسية بين عدد الاتفاقيات والبطء الذى تتقدم به عملية التكامل التجارى. ويرى المؤلفان أن حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن تصبح شركاء أكثر فعالية للقطاع الخاص سواء بتحديد التغييرات المطلوبة لتحقيق تكامل اقتصادى أكبر أو تشجيع التغييرات المؤسساتية اللازمة لتطبيق القواعد الجديدة بفعالية وإنصاف.

ويبقى سؤال بالنسبة للقارئ حول السبب فى عدم انتهاج المنطقة لنهج أكثر إثمارا لتحقيق التكامل. فعلى سبيل المثال، فإن إكمال اتفاقيات التجارة الثنائية الحالية بعمليات تحرير للتجارة متعددة الأطراف يمكنه المساعدة فى التعجيل لعملية التكامل والحد من التشوهات، مثل تحديد ما هى صرة العجلة وما هى أذرعها وآثار تحويل وجهة التجارة. وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن التكامل الإقليمى قد تخلف كثيرا عن التكامل مع البلدان الأوروبية، فهل يمكن أن تؤدى زيادة التجارة فيما بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تعزيز القدرة المحلية على المنافسة ؟

والبحث الثانى، « المنافسة العالمية واللاعب الذى يقف على الأطراف : مستقبل واعد» من إعداد الطيب حفصى، مثير للدهشة والجدل. فبعد مناقشة مستفيضة للعولمة وجيوب الفرص التى توفرها، يصل المؤلف إلى النتيجة المذهلة بأن تعريف جيوب الفرص تلك يتطلب تحليلات استراتيجية للصناعات المعنية البعيدة عن متناول المشروعات الصغيرة. لكنها، مع ذلك، فى متناول بيروقراطى الحكومة الذين يمكنهم مساعدة «المؤسسات الصغيرة على اكتشاف وشغل فراجات الأسواق فى كل صناعة». والمثير للدهشة، استمرار الاعتقاد بأن قرارات الحكومة لها ميزة على إشارات السوق بالرغم من الفشل المنتظم للسياسات الصناعية فى كل من البلدان الصناعية والنامية. ولا يوضح المؤلف سبب عدم ثقته فى إشارات السوق.

والبحث الثالث المتميز بعنوان « ما بعد الائتمان - تصنيف المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم وأساليب التمويل للبلدان العربية » من إعداد محمود الجمل وآخرين، يثير وجهة نظر مختلفة جذريا. ويقترح المؤلفون جعل الطابع المباشر لمساندة الحكومة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أقل عما هو عليه وعلى هذه الحكومات أن تركز على خلق مناخ يؤدى إلى تنمية القطاع الخاص.

وتدعم الأبحاث المتبقية فكرة أن قدرة البلد على المنافسة تعتمد على بيئة الأعمال المتوقعة التى تعمل فيها المؤسسات الأساسية والأسواق بفاعلية. كما تسجل الأبحاث أيضا أن تدخل الحكومة فى المنطقة قد عرقل بصفة عامة النشاط الخاص وأدى إلى ارتفاع تكلفة المعاملات وغموض العلاقات بين الحكومة وقطاع الأعمال، وهى عوامل عرقلت نمو الأداء إلى ما دون الممكن بكثير.

**دومينكو فانيزا**
*نائب رئيس شعبة*
*دائرة الشرق الأوسط*
*بصندوق النقد الدولى*

## من الثبات إلى المرونة

Elina Cardoso and Ahmed Galal (editors)

**Monetary Policy and Exchange Rate Regimes**

**Options for the Middle East**

Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, 2002, xi + 338 pp. (paper).

توفر تلك الأبحاث تغطية شاملة للمسائل التى يتعين على الأسواق الناشئة أن تبحثها فى اختيار نظام سعر الصرف ودعم الأطر النقدية والمؤسساتية. وكلها مكتوبة بلغة غير تقنية ويمكن للجمهور العام استيعابها.

ويقدم البحثان اللذان أعدهما أندريه فيلاسكو وجون ويليامسون وجهتى نظر مختلفتين حول المرونة. إذ يحبذ فيلاسكو مرونة قوية فى سعر الصرف باعتبارها طريقة أفضل للاستجابة للصدمات الخارجية والحد من مخاطر الأزمات المصرفية. بيد أنه يدرك عدم إمكانية تطبيق التعويم البحت فى الأسواق الناشئة وإذا كان ذلك لمجرد تمكين رجال البنك المركزى من المراقبة اللصيقة لسعر الصرف خشية سرعة التحول إلى التضخم وخوفا من آثار تخفيض سعر العملة على الرفاهية.

ويرى ويليامسون أن كافة عمليات التعويم المعلنة رسميا فى الأسواق الناشئة هى فى الواقع أنظمة وسيطة بدرجات متفاوتة من الإدارة. وفى رأيه، أن من المزايا الرئيسية للنظام الوسيط أنه يحد من تقلبات سعر الصرف، التى تضر بالاستثمار والنمو، مع استخدام السياسة للحد من عدم توافق أسعار الصرف. لكنه يعترف بصعوبة تجنب هجمات المضاربة على نطاقات تقلب سعر الصرف المحدودة.

وفى استعراض لمتطلبات التحول الناجح إلى ترتيبات لسعر صرف مرن يساندهما إطار عمل يستهدف مواجهة التضخم، يؤكد يوجو بانيزا

على أهمية وجود نظام مالى قوى؛ وبنك مركزى مستقل ويحظى بالثقة ومزود بموظفين ذوى مهارة تقنية، وعدم الالتزام بأية متغيرات اسمية أخرى، مثل سعر الصرف؛ وانعدام نظام التمويل الفورى السريع نسبيا من سعر الصرف إلى التضخم؛ ونقص الهيمنة المالية؛ ودرجة عالية من تنسيق السياسة المالية والنقدية. وبالرغم من أن قلة عدد دول الأسواق الناشئة تفى بتلك الشروط، فإن المؤلف يرى أن نجاح البعض منها (شيلى وبولندا) يقدم الأمل لبلدان مثل مصر التى تفى ببعض وليس كل تلك الشروط.

وبالمثل، يستخلص لورو فييرا ثلاثة دروس مهمة بالنسبة لبلدان الأسواق الناشئة فى الشرق الأوسط، من التحول الناجح للبرازيل إلى نظام سعر صرف عائم واستهداف التضخم فى قلب الأزمة: (١) على البلد ألا ينتظر إلى أن تقع الأزمة للخروج من نظام سعر صرف غير قابل للاستدامة ولكن عليها أن تبدأ ذلك التحول عندما تكون الأمور مستقرة؛ (٢) يجب أن تساند الانتقال إلى سعر صرف عائم بسياسات مالية قابلة للاستدامة؛ (٣) يتطلب اختيار أداة تثبيت جديدة ترتيبات وإجراءات مؤسساتية جديدة كجزء من إطار السياسة النقدية.

ويدرس محمد العريان ومحمود الجمل خمسة بلدان عربية ذات سعر صرف مرتبطة بعملة أخرى (مصر، الأردن، الكويت، السعودية، تونس) ويتوصلان إلى دليل تجريبى على أنها ـ فيما عدا تونس ـ قد اتبعت بعض جوانب من قاعدة تيلور (التى يتم بمقتضاها تحديد أسعار الفائدة استجابة لفجوة الناتج وانحرافات التضخم عن المستهدف) فى تنفيذ السياسة النقدية، وبذلك تمهد المسرح لأنظمة سعر صرف أكثر مرونة. ومع ذلك، فالأمر يتطلب تحليلا مؤسساتيا أكثر شمولا، لدعم مثل هذه النتيجة، خاصة بالنسبة للسعودية، التى لا تترك أداة تثبيت سعر الصرف فيها ـ وهو مرتبط بشدة بعملة أخرى بحكم الأمر الواقع ـ سوى مجال ضئيل لسياسة نقدية مستقلة. وينصح المؤلفان البلدان العربية بشدة ببناء المصداقية قبل التحول إلى نظم سعر صرف أكثر مرونة. ويكتمل تحليلهما بتحليل فائقة الرفاعى التى تقدم نظرات ثاقبة فى أسلوب تنسيق عمل السياسة النقدية والمالية فى مصر والحاجة إلى دعم فعاليته.

وبصفة عامة، توضح أوراق البحث القضايا واختيارات السياسة المتاحة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن أن يمهد ذلك الطريق لمزيد من التحليل للشروط المحددة التى يمكن للأسواق الناشئة فى الشرق الأوسط اختيارها لتبنى أنظمة سعر صرف أكثر مرونة.

***عبد العال جبيلى***
*مساعد المدير ـ*
***وفيتالى كرامارنكو***
*خبير اقتصادى أقدم*
*بدائرة الشرق الأوسط صندوق النقد الدولى*

## الوضع الراهن فى مواجهة الإصلاح

Merih Celasun (editor)

**State-Owned Enterprises in the Middle East and North Africa**

**Privatization, Performance and Reform**
Routledge, London and New York, 2001,
xx + 300 pp., $95.00/L68.00 (cloth)

**تخلف** الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كثيرا وراء مناطق أخرى من إصلاح القطاع العام لديه، خاصة فى مجال خصخصة وإعادة هيكلة المشروعات المملوكة للدولة. ويجمع هذا الكتاب المفيد معا مجموعة من الأبحاث ـ دراسات عبر البلاد أو عند بلد بعينه ـ قدمت فى الأصل فى ورشة عمل نظمتها منتدى الأبحاث الاقتصادية للبلدان العربية، وجمهورية إيران الإسلامية، وتركيا، بالتعاون مع البنك الدولى، وعقدت فى عمان، الأردن فى آيار / مايو ١٩٩٦. ولا تزال القضايا التى أثيرت وقتها مطروحة حتى اليوم.

ومن بين الدراسات عبر البلاد بحث أعده مصطفى نابلى يستكشف فيه العوامل المؤسساتية التى تمنع أو تشجع إصلاح المشروعات المملوكة للدولة. وبإيجاز، فإن عمال القطاع العام المنظمين جدا ومصالح الأعمال الراسخة التى لها مصلحة فى إبقاء الوضع على ما هو عليه، يتجمعون فى صف معارض لمختلف المستهلكين ودافعى الضرائب الذين يحبذون الإصلاح. ويقدم نابلى أدلة تبين أن الأولى ينزعون إلى التغلب عندما يكون القطاع المملوك للدولة كبيرا جدا، ويلاحظ أن المأزق الذى يترتب على ذلك لا يتم الخروج منه إلا عندما تحل الكارثة الاقتصادية. كما يلاحظ أيضا أن الإصلاح الناجح للقطاع العام عادة ما يحدث فى إطار عملية إصلاح شاملة. ويقول إنه من الناحية المثالية فإن الإصلاحات الأخرى التى تؤثر فى التجارة الخارجية، والمنافسة المحلية، والقطاع المالى لابد وأن تتم قبل عملية الخصخصة.

ويردد جون بيج ذلك الرأى فى بحثه ويعلق قائلا إن الأجور المرتفعة نسبيا للقطاع العام فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اقترنت بمعدلات مرتفعة للبطالة لتقوض المساندة السياسية للخصخصة، التى ينظر إليها على أنها يحتمل أن تتضمن عمليات تسريح للعمال.

ويعارض نابلى الخيار السهل وهو « إضفاء طابع تجارى » على المشروعات المملوكة للدولة بدلا من الخصخصة، وهو رؤية لا يشارك فيها المحررون الآخرون للكتاب. فعلى سبيل المثال يقترح الخضر على موسى فى دراسته عن السودان، ضرورة اعتبار إضفاء الطابع التجارى باعتباره خيارا جادا فى أى إصلاح للمشروعات المملوكة للدولة.

وقد أهل مجتمع الاستثمار العالمى تلك المنطقة لفترة من الوقت، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى معدلات النمو بالغة الانخفاض فيها على نحو مزمن، والتى ترجع فى جانب منها إلى العبء الثقيل للقطاع العام. فبطء النمو الاقتصادى إضافة إلى النمو السريع لقوة العمل، يفاقم من مشكلة البطالة فى المنطقة، الأمر الذى يضعف الرغبة فى إصلاح القطاع العام. ويتطلب الأمر العمل بوضوح على كسر تلك الدائرة المفرغة.

ويبدأ المشاركون الأربعة عشر مناقشة هى فى صميم الموضوع تماما (يعتبر ما سبق مجرد عينة منها) تهدف إلى زيادة فهمنا لصعوبات إصلاح القطاع العام فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

***آدم بنيت***
*مستشار ـ*
*دائرة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولى*